

الجمهورية العربية الليبية
وزارة الخزانة

قرار جمركي رقم ((27)) لسنة 1974 م
بتنظيم مزاولة مهنة تموين السفن والطائرات

وزير الخزانة ،

بعد الإطلاع على القانون رقم 67 لسنة 1972 م بإصدار قانون الجمارك

قـرـر

مادة (1)

في تطبيق أحكام المادة 112 من القانون رقم 67 لسنة 1972 م المشار إليه ، لايجوز
مزاولة مهنة تموين السفن والطائرات ، إلا بالشروط والأوضاع المبينة في المواد التالية .

مادة (2)

بشروط فيمن يزاول مهنة تموين السفن والطائرات ، الشروط الآتية :-

أولاً : الشخص الطبيعي :

- 1 - أن يكون متمتعاً بحسنية لجمهورية عربية ليبية
- 2 - ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية
- 3 - أن يكون ملماً بإحدى اللغات الأجنبية
- 4 - ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو في إحدى جرائم التهريب الجمركي مالم يكن قد رد إليه اعتباره .
- 5 - ألا يكون قد سبق فصله تأديبياً من الخدمة في الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها
- 6 - ألا يكون قد سبق شطب اسمه من سجل الوكلاء الملاحين .
- 7 - ألا يكون قد صدر ضده قرار بإلغاء الترخيص مالم يكن قد مضى على إلغاء الترخيص خمس سنوات على الأقل .
- 8 - أن يجتاز بنجاح الامتحان الذي تنظمه مصلحة الجمارك لمزاولة المهنة .

ثانياً : الشخص المعنوى :

- 1 - أن يكون متخصصاً بحسب الغرض من أنشائه في أعمال تموين السفن والطائرات .
- 2 - أن يتوافر للعاملين لديه المشتغلين بالمهنة الشروط الواجب توافرها في الأشخاص الطبيعيين ولا يجوز لعمال الشخص المعنوى مزاولة المهنة إلا بتفويض كتابي منه .

مادة (3)

يقدم طلب الترخيص بمزاولة المهنة إلى مدير إدارة الجمرك المختص ويرفق بالطلب المستندات الدالة على توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بالإضافة إلى الترخيص الصادر من البلدية ويدفع مقدم الطلب مبلغ (3) دينارات مقابل الإشتراك في الإمتحان .

ويصدر الترخيص بأسم رئيس مصلحة الجمارك .

مادة (4)

يعطى الترخيص لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وعلى المعلن أن يتقدم بطلب تجديد الترخيص قبل ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء صلاحيته ، ولايجوز له مزاولة المهنة بعد إنتهاء مدة صلاحية الترخيص ، ويحدد في الترخيص دائرة أعمال المعلن ، ولايجوز له مباشرة أعماله إلا بدائرة المحافظة المحددة في الترخيص ، ومع ذلك يجوز له فتح فروع في المحافظات الأخرى على أن يدير الفرع أحد الممولين الذين يرخص لهم لهذا الغرض ، وبعد تقديم الترخيص الصادر من البلدية بالنسبة لكل فرع ولو في نطاق المحافظة الواحدة .

مادة (5)

يحصل رسم قدره (75) (خمسة وسبعون ديناراً) عند إصدار الترخيص أو تجديده في ميناى طرابلس وبنغازى و (30) (ثلاثون ديناراً) بالنسبة للموانئ الأخرى .

مادة (6)

على مهنى السفن والطائرات أن يودعوا لدى مصلحة الجمارك تأميناً نقدياً أو خطاب ضمان من أحد المصارف قيمته (150) (مائة وخمسين ديناراً) للمشتغلين في ميناى طرابلس وبنغازى وخمسين ديناراً في الموانئ الأخرى ضماناً للغرامات التى يحكم بها فى المخالفات التى تقع منهم أو من العمال التابعين لهم

يعتبر الترخيص شخصياً ولايجوز التنازل عنه للغير .
ويجوز للعمون في حالة قيام أي ظرف يمنعه من مزاوله العمل ، أن يوكل أحد العمونيين المرخص لهم في إدارة مكتبه ، على ألا يتجاوز الإنقطاع عن العمل مدة ثلاثة أشهر متتالية ويجوز مد هذه المدة بقرار من رئيس مصلحة الجمارك إذا توافرت ظروف تبرر ذلك

يجب على عموني السفن والطائرات :-

- 1 - إمسك سجل خاص بأرقام مسلسله يختم بخاتم مصلحة الجمارك تقيد به حركة تموين السفن والطائرات .
- 2 - الإحتفاظ بالسجل المشار إليه في البند السابق وبالمستندات الخاصة به لمدة خمس سنوات .

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (117) ، (119) من القانون رقم 67 لسنة 1972 م المشار إليه يكون لمدير إدارة الجمرک المختص توقيع العقوبات التأديبية التالية عن المخالفات التي يرتكبها عمونوا السفن والطائرات في دائرة إختصاصه .

أ - الإذار .

ب- الإيقاف عن العمل مدة لاتتجاوز خمسة عشرة يوماً .

وفي حالة ما إذا كانت المخالفة تستوجب عقوبة أشد فعلى مدير إدارة الجمرک المختص أن يحيل موضوع المخالفة إلى رئيس مصلحة الجمارك مشفوعاً بتقرير منه .

ولرئيس مصلحة الجمارك توقيع عقوبتي الإنذار والإيقاف عن العمل مدة لاتتجاوز ~~سنتين~~ واحداً أو إحالة العمون إلى المحاكمة التأديبية

إذا أُحيل العمون إلى مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الإتهام مشتمل على المخالفات الموجهة إليه وذلك بخطاب موسى عليه يعلم الوصول قبل الجملة بعشرة أيام على الأقل ويبين في الإعلان مكان إنعقاد المجلس ويومه وساعته ، وللممون أن يوكل عنه محام أو يستعين بأحد العموتين المرخص لهم .
فإذا لم يحضر العمون أو يوكل عنه محام جاز إصدار القرار التأديبي في غيبته .

مادة (11)

يشكل بقرار من رئيس مصلحة الجمارك مجلس تأديب يتولى المحاكمة التأديبية لعموني السفن والطائرات عن المخالفات التي تقع منهم برئاسة مدير إدارة الجمارك المختص وعضوية أحد موظفي مصلحة الجمارك من الدرجة الرابعة على الأقل ومنسوب عن المؤسسة العامة للموانئ والمنائر أو مصلحة الطيران المدني بحسب الأحوال ، ومنسوب عن العموتين .

ولا يجوز لمدير إدارة الجمارك المختص أن يتولى رئاسة المجلس إذا كان طرفاً في نزاع مع العمون المتهم ويحدد رئيس مصلحة الجمارك بقرار منه من يتولى رئاسة المجلس في هذه الحالة .

وتكون مداوالات المجلس سرية ، ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساوي الآراء يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويعلن العمون بالقرار الصادر ضده ، ويجوز له التظلم من القرار بتظلم يقدم إلى وكيل وزارة الخزانة خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه بالقرار ، ولو كبل وزارة الخزانة الحق في خفض العقوبة أو إلغائها وتكون قراراته نهائية في هذا الشأن .

مادة (12)

العقوبات التأديبية التي يجوز لمجلس التأديب توقيعها هي :-

- 1 - الإيقاف عن العمل .
- 2 - الإيقاف عن مزاوله المهنة مدة لا تزيد على ستة أشهر ، ويجوز شديدها إلى الضعف إذا وقعت المخالفة خلال سنتين من تاريخ ارتكاب المخالفة السابقة .
- 3 - سحب الترخيص نهائياً .

مادة (13)

يلغى الترخيص في الأحوال الآتية :-

- 1 - إذا لم يتقدم الممون لتجديد الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء صلاحيته
- 2 - إذا إنقطع عن العمل مدة تتجاوز ثلاثة أشهر ولم ير رئيس مصلحة الجمارك مدها طيباً لأحكام المادة (7) من هذا القرار .

مادة (14)

يشطب من سجل معونى السفن والطائرات كل من يصدر عنده حكم فى جناية أو فسسى عقوبة مقيدة للحرية فى جريمة من جرائم التهريب أو يفقد جنسية الجمهورية العربية السورية أو يصدر ضده قرار تأديبى بإلغاء ترخيصه نهائياً .

مادة (15)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

(محمد الزروق رجب)

وزير الخزانة

صدر فى : 6 شوال 1394 هـ

الموافق : 21 أكتوبر 1974 م